ورقة استشرافية حول واقع الجوع والفقر في العراق

الدكتور دهام محمد

مستشار سياسي- الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر- وزارة التخطيط

أولاً: الفقر والجوع كأحد اهداف التنمية المستدامة

اولا : القضاء على الفقر : هو الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة وغايته ان يتمتع الناس كافة بمستوى لائق من المعيشة ومن استحقاقات الحماية الاجتماعية ، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بجميع ابعاده بحلول عام 2030.

ثانياً- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة . وهو ما يعني كفالة حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي بحلول 2030.

طبعا في كل هدف غايات توضح طبيعة الفئات المشمولة والاشكال المتعلقة بتحقيق الهدف.

ثانياً : الاستراتيجيات الوطنية

اولاً: الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر: حيث هناك استراتيجية وطنية تتعلق بالتخفيف من الفقر تشترك وزارة التخطيط مع بقية وزارات الدولة القطاعية والشركاء الدوليين في تنفيذها والان بصدد انهاء النسخة النهائية من مسودة الاستراتيجية الثالثة .

ثانياً: لا توجد في العراق ظاهرة المجاعة كما هو الحال في الكثير من دول افريقيا واسيا، كون العراق دولة ثرية، كما ان الدولة تدعم نظام البطاقة التموينية والذي يؤمن مواد غذائية تعين جميع الاسر العراقية الفقيرة على مواجهة ازمة الغذاء وارتفع اسعاره . لكن هناك مؤشرات في الواقع العراقي حول سوء التغذية والتقزم والهزال اشرها الجهاز المركزي للإحصاء بين الاطفال وهي ضمن المستوى الطبيعي والدولة تعمل على تقليل نسبتها في العوائل الفقيرة.

ثالثاً : الامن الغذائي والامن المائي

يعاني العراق من خلل في امنه الغذائي وبعض اسباب ذلك يمكن اجمالها في الاتي :

1- ضعف سياسات دعم المنتجات الوطنية

2- ضعف دعم الفلاحين والمزارعين بالبذور والاسمدة والمعدات الزراعية

3- التوسع العمراني العشوائي وتآكل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة

4- الازمة المائية الخانقة التي يعانيها العراق بسبب تناقص تدفقات نهري دجلة والفرات من جانب تركيا وقطع تدفقات اغلب الانهار القادمة من ايران، مما دفع لهجرة جماعية للفلاحين الى حواشي المدن في محافظات الجنوب ومحافظة ديالى.

رابعاً: الأمن المائي في العراق

يعاني العراق ازمة حادة في تدفقات مياه الانهار وبالتالي تأثر قطاعه الزراعي والصناعي بنقص امدادات المياه، ومما زاد من خطورة الوضع هو تأثر العراق بالتغيرات المناخية الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحر، وطبقا لتقارير دولية موثوقة فان العراق يعد من بين اكثر خمسة بلدان في العالم تأثراً بالتغيّرات المناخية، ولاشك ان الشحة المائية التي يعانيها العراق كان لها انعكاسات واضحة على الاستقرار المجتمعي، حيث خلقت اضطرابات مجتمعية وصراعات قبلية على الحصص المائية ولاسيما في محافظات الجنوب، لا يسع الحديث عنها، والاهم انها اثرت بشكل كبير على الانتاج الزراعي حيث ترافق معها الغاء وزارة الزراعة لخططها السنوية بزراعة عشرات الاف الدوانم الزراعية بمحاصيل الحنطة والشعير، في حين تم اصدار تعميمات بمنع زراعة الذرة الصفراء والرز العنبر بسبب نقص المياه الحاد.

خامساً: رؤية استشرافية للأمن الغذائي في العراق

تطرح ازمة الجفاف الذي يعانيه العراق عدة مشاهد محتملة الحدوث في السنوات المقبلة في العراق ، حيث ستكون لها انعكاساتها الواضحة على الامن الغذائي في العراق لعل اهمها :

1- استمرار المشهد الحالي من حيث نقص امدادات المياه لحوضي نهري دجلة والفرات مع بقاء ريعية الدولة العراقية من حيث اعتمادها على النفط كمادة اساسية لدعم الموازنة العامة ودعم قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة الاتي : للسكان وفي هذا المشهد يمكن توقع

- استمرار الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية ودعم اسعار تسويق الحنطة للفلاحين، اضافة لدعم الفئات الاجتماعية الهشة عبر نظام الحماية الاجتماعية.

تقليص المساحات الزراعية الخاصة بزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالحنطة والذرة والرز العنبر.

تنظيم توزيع الحصص المائية بين المحافظات والاقضية بما يمنع حدوث نزاعات عشائرية على المياه.

وايضا تنظيم عملية حفر ابار ارتوازية في المناطق التي تعاني من شحة بالمياه

في ذات الوقت سنلاحظ في هذا المشهد استمرار الاتي :

الطرق التقليدية في الري من قبل الفلاحين وعدم استخدام التكنلوجيا الحديثة

عدم دعم الفلاحين في البذور الزراعية والاسمدة والمبيدات وتسويق المنتجات الزراعية.

استمرار فتح الحدود امام استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار

المشهد الثاني يستند على تحسن الواقع المائي للعراق بالاعتماد على الاتي:

- فاعلية الدبلوماسية للعراق باقناع دول الجوار (تركيا وايران) بزيادة الاطلاقات المائية للعراق.

- تراجع ظاهرة الاحتباس الحراري والجفاف ووفرة هطول الامطار على العراق مثلما حصل في هذا العام .

- وفي حال تحقق هذا المشهد سنشهد الاتي:

- زيادة مساحة الاراضي المزروعة

- وفرة الانتاج الزراعي وخصوصا محصولي الحنطة والشعير والرز

- زيادة مفردات البطاقة التموينية ولاسيما للشرائح الفقيرة

المشهد الثالث : يستند هذا المشهد على جفاف نهري دجلة والفرات , حيث تشير دراسات الى انه بحلول عام 2040، سيجف النهرين في حال لم تتخذ الحكومات العراقية اجراءات لإلزام دول الجوار على احترام تعهداتها فيما يتعلق بالإطلاقات المائية للعراق وعدم بناء المزيد من السدود، وفي حال تراجع اسعار النفط وعدم قدرة العراق على ايجاد بدائل صناعية لدعم موازنته العامة، فمن المتوقع ان نشهد الاتي :

صراعات بيّنية بين العشائر والمحافظات مثلما نلاحظه بين فترة واخرى

هجرة داخلية وخارجية لملايين السكان مثلما حصل في 2014

صراعات وحروب محتملة مع دول الجوار

مجاعات محتملة واتساع خط الفقر بشكل مخيف

سادسا : ما العمل

على الحكومة العراقية تبني مجموعة من الخيارات الدبلوماسية والاقتصادية والقانونية التي تعين في تحقيق الامن الغذائي والامن المائي وبما يمنع تفاقم ازمتي الفقر والجوع ومن هذه الاجراءات:

1- دعم وتشجيع المنتجات الوطنية ولاسيما قطاع المنتجات الغذائية

2- دعم الفلاحين والمزارعين بالبذور والاسمدة والمعدات الزراعية اضافة لشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين والمزارعين بأسعار مدعومة لتقليل كلف الانتاج

3- ايقاف التوسع العمراني العشوائي في المناطق الريفية والذي دفع الى تآكل مساحة الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وفرض غرامات على المخالفين.

4- تبني دبلوماسية نشطة لتفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بتقاسم المياه مع الدول المجاورة واختيار الشخصيات الدبلوماسية القادرة على المساومة والتفاوض وجلب الحقوق .

5- زيادة الدعم للفلاحين العاملين على استخدام التقنيات الحديثة في الري

6- زيادة الوعي لدى العراقيين بترشيد استخدام المياه في المنازل والاسواق والاماكن العامة

7- فرض ضرائب على المتجاوزين باستخدام المياه وبما يمنع الهدر المستشري في مجتمعنا

8- دعم الفلاحين والمزارعين الفقراء بحفر الابار وادوات ترشيد استخدام المياه وبما يعين على تثبيتهم في مناطقهم ومنع هجرتهم .